جديد هيئة معايير المحاسبة الدولية: واقع وفرصة لإنجاح الإصلاح المحاسبي في الجزائر

محمد الصالح بن راحلة[1]، أمال مهاوة[2]

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، bcccbms@gmail.com

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، amelm115@gmail.com

الملخص

منذ دخول النظام المحاسبي المالي (SCF) حيز التطبيق وهو يواجه العديد من المشاكل والعقبات التي حدت من تأديته المهام المنوطة إليه، وذلك لعدة أسباب أهمها بناء النظام بالاعتماد على مرجعية أنجلوسكسونية غير مستقرة أين تكون الأسواق المالية جد متطورة ومتقلبة وثقافة محاسبية متطورة كذلك. لكن مع انطلاق هيئة معايير المحاسبة الدولية، منذ عقد من الزمن، بدراسة مشروع لإعداد معيار دولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدول النامية، وخاصة ما يحدث في أسواقها، والذي تجسد في شكله النهائي في جويلية 2009، أصبحت هناك فرصة للاستفادة من هذه التجربة الدولية في إرساء نظم محاسبية مبسطة تراعي المتطلبات والاحتياجات المحاسبية الخاصة بواقع الاقتصاد الجزائري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل ما يقارب 95% من نسيجه الاقتصادي: أي تجسد رغبة الجزائر في تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية، دون مواجهة أي مشاكل في التطبيق، بل أكثر من ذلك تساعد عل إنجاح دور المحاسبة في تحقيق أهداف التنمية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، ودعم الاقتصاد الجزائري في مواجهة التحديات المستقبلية باعتماده على نظام محاسبي مرن يمكنه من دخول اقتصاد جديد بلا حدود في عالم لم تعد فيه إزالة الحدود حلما أو اختيارا، بل أصبحت واقعا.

الكلمات المفتاحية: هيئة معايير المحاسبة الدولية، الاصلاحات المحاسبية، النظام المحاسبي المالي.

abstract

Since the financial accounting system (SCF) has applied , it is facing many problems and obstacles that have limited the tasks assigned to it, and for several reasons the most important building system based on the reference Anglo-Saxon which is not a stable where the financial markets is very sophisticated and volatile and the culture of sophisticated accounting as well.

But with the launch of the international accounting standards board, a decade ago, a study of project to develop an international standard for financial reporting for small and medium enterprises and developing countries, and particularly what is happening in their markets, which embodies in its final form in July 2009, there is an opportunity to benefit from this international experience in establish a simplified accounting systems take into account requirements and accounting needs of the Algerian economy and by small and medium enterprises, which represents approximately 95% of its economic fabric: Which embodies the desire of Algeria in bringing the accounting practice in Algeria to the international practice, without

facing any problems in the application, but more help at the success of the role of accounting in achieving the objectives of development and economic reform in Algeria, and support for the Algerian economy in the face of future challenges by relying on accounting system flexible can enter the new economy in the world without borders is no longer a dream to remove the border or by choice, but became a reality.

Keywords: International Accounting Standards Authority, accounting reforms, financial accounting system

المقدمة

على غرار العديد من الدول، باشرت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت في الجزائر منذ بداية التسعينات بهدف الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي الذي أصبح حقيقة ووقعا يجب الرؤية إليه بإيجابية ويقين، بحيث لم يعد من الممكن لدولة تريد المشاركة في العصر وتأخذ بأسبابه أن تنعزل عما يجري فيه. ومع ذلك وجدت العديد من المشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي، ثمرة هذا الإصلاح، لعدة اعتبارات أهمها بناء النظام بالاعتماد على مرجعية أنجلوسكسونية غير مستقرة أين تكون الأسواق المالية جد متطورة ومتقلبة وثقافة محاسبية متطورة كذلك. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور كما يلي:

المحور الأول: هيئة معايير المحاسبة الدولية –النموذج الدولي الرائد–

المحور الثاني: الإصلاح المحاسبي في الجزائر

المحور الثالث: أثر الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

المحور الرابع: تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs في الجزائر

I هيئة معايير المحاسبة الدولية –النموذج الدولي الرائد–

تمثل دور الهيئة خلال الخمسة والعشرين سنة الأولى من عمرها في تنسيق وتوحيد أراء أعضائها من الهيئات الوطنية للمحاسبة، عن طريق اختيار معالجة محاسبية معينة مطبقة في دولة

ما، ثم تبني هذه المعالجة وإدخال بعض التعديلات عليها، إذا لزم الأمر، والسعي للحصول على قبول دولي لها، لكن منذ سنة 1997 بدأت الضغوطات الدولية بمطالبة الهيئة بإعادة هيكلتها وتبني معالجات محاسبية مستقلة، والعمل على التوافق مع مجالس المحاسبة الوطنية، نتيجة تزايد اهتمام المنظمات العالمية الكبرى بالهيئة ومعاييرها، الشيء الذي فاق كل التوقعات التي كانت سائدة عند تأسيسها.

على إثر هذه الضغوط من ناحية، ورغبة الهيئة في إرساء نموذج محاسبي دولي رائد من ناحية أخرى، قامت الهيئة بتشكيل فريق عمل الإستراتيجية (Strategy Working Party) بهدف دراسة هيكل وعمل الهيئة بكل تشكيلاتها بالشكل الذي يربطها بصورة أقرب من مجالس معايير المحاسبة الوطنية، واقتراح هيكل جديد لعملها في المستقبل، بما يضمن لها تحقيق التوافق الدولي في المعايير المحاسبية، وإيجاد طرق للوصول إلى مجموعة من المعايير عالية الجودة وتتمتع باتفاق عام. وهو ما تسعى الهيئة إلى تحقيقه فعلا، فمنذ عقد من الزمن، أي بعد إعادة هيكلة الهيئة مباشرة، انطلقت هذه الأخيرة في القيام بالعديد من الخطوات، في ظل استمرار زيادة مجتمع المعايير الدولية في كل مرة إذ أصبح أكثر تنوعا وتعقيدا خاصة مع زيادة أهمية جوانب كثيرة أهمها الإيداع الإلكتروني.

تمثلت أهم هذه الخطوات في ما يلي :

أولا: المبادرة الثنائية IFRS,XBRL

قامت هيئة معايير المحاسبة الدولية بمبادرة جديدة ربما تكون أكثر أهمية في مسار تطور الفكر المحاسبي فيما عرف بالمبادرة الثنائية IFRS,XBRL، التي بدأت تغير من وظائف المحاسبة وتجهزها للدخول في مرحلة جديدة من مسار الفكر المحاسبي والتي تمثل مادة دسمة للنقاش في مستقبل الهيئة.

تعتبر لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة (eXtensible Business Reporting Language) نظام يعتمد على شبكة الإنترنت في عرض وتصنيف المعلومات الموجودة في المؤسسة، صممت خصيصا للتطبيقات المالية والمحاسبية، حيث يتم الإفصاح المحاسبي

للتقارير المالية على شبكة الإنترنت من خلال مجموعة من الأساليب أهمها الجداول الإلكترونية Excel، وبرنامج العرض الحركي PowerPoint، فهو نظام قادر على خلق (Create) وتقاسم (Share) وتوزيع (distribute) المعلومات المالية بين أصحاب المصلحة على مستوى العالم[1]، فهي بالتالي تساعد على إصدار تقارير مالية موحدة يمكن مقارنة محتويتها على مستوى العالم، بالإضافة إلى تحقيق التوصل بين مستخدمي التقارير المالية ذوي لغات مختلفة. يتم التعامل بهذه اللغة من خلال إعادة صياغة بيانات التقارير المالية بالشكل الذي يمَكن التعامل معها من قبل برامج الكمبيوتر، مما يمنح جهاز الكمبيوتر القدرة على قراءة وتحليل هذه التقارير بفضل استخدامها لمخططات تَمْيز تسمى تصنيف (Taxonomy)[2]. تسمح هذه اللغة للمستخدمين من محاسبين ومنظمات محاسبية القيام بوصف/ تمييز البنود المحاسبية لبيئة إعداد التقارير المالية: أي بناء تصنيف خاص بهم، من خلال تحديد ووصف العناوين المميزة للمجتمع المحدد أو للبيئة المستهدفة والمتمثلة في بيئة الأعمال، كما تعتبر لغة XBRL إحدى أهم التقنيات الناشئة في مجال المحاسبة والتي لها دور كبير في تبسيط الإفصاح وسهولة توصيل المعلومات[3].

انطلاق من ذلك، قامت هيئة معايير المحاسبة الدولية بمبادرة ثنائية XBRL و IFRS من أجل بناء تصنيف خاص بالمعايير الدولية للتقارير المالية لوصف البيانات المالية وتبادلها إلكترونيا. نتج عنها ما يسمى (IFRS Taxonomy) وهو متوفر حاليا بأكثر من عشرة (10) لغات من بينها اللغة العربية.

هناك اهتمامات دولية للارتقاء بهذه اللغة لما لها من دور في تدعيم أسواق الأوراق المالية، فضلا عن دورها في زيادة ثقة المتعاملين، الشيء الذي يجعلنا نتساءل حول الدور المنتظر لهيئة معايير المحاسبة الدولية في ظل اعتمادها هذه اللغة، خاصة وأن العديد من الدراسات الحديثة نسبيا أوصت بضرورة تكاثف الجهود الدولية مع هيئة معايير المحاسبة الدولية لجعل هذه اللغة عالمية التطبيق. ومن أهم هذه الدراسات دراسة أجرها الباحثين هاردن وزاروين (Harding and Zarowin) سنة 2000، والتي أشارت بقوة إلى أن هذه اللغة هي التي تجعل عالم الأعمال يتحدث لغة واحدة.

ثانيا: المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SME

صرح التقرير السنوي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (ديسمبر 2000)، بأن هناك طلب على معايير تراعي حاجة وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا خصوصية اقتصاد الدول النامية. بناء على هذا التصريح شرعت الهيئة في دراسة لمشروع انتهت بإصدار المعيار في شكله النهائي في جويلية 2009.

يمثل هذا المعيار أساس ومرجع يحتوي على مختلف القواعد التي تلتزم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يسمح لها بتقليل حجم متطلبات المحاسبة بأكثر من 90%[4] مقارنة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة، لاسيما في ما يتعلق بالإفصاح.

بالموازاة مع إصدار المعيار، قامت الهيئة بإصدار مجموعة من الأدوات المساعدة على فهمه وتطبيقه تمثلت أهمها في[5]:

- ملخص عمل (Basis for Conclusions): من أجل توضيح الأهداف المرجوة من هذا المعيار والمؤسسات المعنية بتطبيقه بالإضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دليل الاستعمال (Implementation guide): يبين كيفية عرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحقة.
- أدوات تعليمية للمعيار، أداة تعليمية لكل جزء من المعيار، أي 35 أداة وفق 35 جزء يحتويه المعيار.

إلى جانب هذه الأدوات قامت الهيئة بتشكيل مجموعة توجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEIG)*. تكمن مهامها في تشجيع التبني الدولي للمعيار IFRS for SMEs والمساعدة على تطبيقه خاصة في الدول النامية، فضلا عن إعادة النظر في المعيار وتحسينه باستمرار كل ما كان ذلك ضروريا من خلال القيام بدراسات مستمرة لقابلية تطبيق المعيار وصلاحيته[6].

ورغم أن المعيار قائم بذاته إلا أنه يعتمد على نفس الإطار ألمفاهيمي لIFRS بشكلها الكامل في إعداده وتعديله، حيث قام المجلس بتحديد الجوانب التي تجيز انحراف IFRS for SMEs عن IFRS بشكلها الكامل، ويمكن حصرها في ما يلي[7]:

- بعض المعالجات المنصوص عليها في IFRS بشكلها الكامل تم إلغاؤها في المسودة لأنها ليست ذات صلة بطبيعة SMEs وإن صادفت هذه الأخيرة معاملة مماثلة يمكن لها الرجوع إلى IFRS بشكلها الكامل ؛
- في حالة تعدد خيارات السياسات المحاسبية في IFRS بشكلها الكامل تعتمد المسودة أبسطها مع إمكانية اختيار SMEs خيار أخر بالرجوع إلى IFRS بشكلها الكامل؛
- تبسيط العديد من المفاهيم والمبادئ المحاسبية ؛
- تبسيط لغة المعيار ؛
- تبسيط متطلبات الإفصاح.

II الإصلاح المحاسبي في الجزائر

ورثت الجزائر غداة الاستقلال المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، ماعدا التي لها علاقة بالسيادة الوطنية. لهذا تمت المواصلة بالعمل بالمخطط المحاسبي العام (PCG) خلال الفترة الممتدة ما بين 1962 إلى 1975. لم يكن خلال هذه الفترة أي تقيس في المجال المحاسبي، كما أنه لم تكن أي هيئة مختصة تشرف على المهنة، فالمحاسبة غداة الاستقلال لم تتصدر أولويات البرامج الاقتصادية. لكن مع بداية التحول الاقتصادي في الجزائر نحو المركزية والتخطيط والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، أصبح PCG لا يتلاءم مع احتياجات الواقع الاقتصاد آن ذاك، لهذا باتت الأهمية واضحة لتغييره بما يتناسب مع الوضع الجديد، إذ أوكلت مهمة تغيير المخطط المحاسبي إلى المجلس الأعلى للمحاسبة CSC بقيادة وزارة المالية، وقد انطلق في دراسة المشروع من أوجه قصور PCG. وقد توصل فيما بعد إلى وضع مشروع تمهيدي للمخطط الجديد (PCN) ليصدر في شكله النهائي في 9 أفريل 1975، وبقرار رئاسي رقم 35/75.

وُفق المخطط المحاسبي الوطني PCN في تلبية الأغراض المرجوة من وراءه إلى حد ما في ظل اعتماد الجزائر الاقتصاد الاشتراكي، لكن مع تبني الجزائر اقتصاد السوق التوجه الذي فرض نفسه، باعتباره الشكل الرئيسي للتنظيم الاقتصادي الجيد، أصبح قصور المخطط المحاسبي الوطني واضحا في تلبية مختلف حاجيات أصحاب المصلحة، لهذا تفطنت السلطات إلى ضرورة تغيير التطبيقات المحاسبية بأساليب عصرية، تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية بما يتماشى مع هذه المستجدات التي تزامنت مع ظهور مساع دولية لتوحيد لغة المحاسبة بما يتماشى مع التحولات التي أصبح يعرفها العالم واقتصاد السوق اليوم.

وبناءا على ذلك باشرت الجزائر لإصلاح نظامها المحاسبي من خلال تبني إستراتجية توحيد محاسبي تأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمعلومات المالية IAS/IFRS، فرغم أن فكرة الإصلاح المحاسبي كانت منذ 1982، تاريخ إصلاح PCG في فرنسا، إلا أن الانطلاق الفعلي لعملية الإصلاح كانت سنة 1998، فقد أوكلت المهمة للمجلس الوطني للمحاسبة الذي تم إنشاءه بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996، ويقع تحت سلطة وزير المالية. وفي سنة 2001 قام البنك الدولي بتقديم هبة للجزائر كمساعدة للمشروع خاصة وأنه جاء استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي لمشروع الإصلاح سنة 1994. وقد تم تقديم المشروع النهائي للسلطة المعنية في شكله النهائي سنة 2004.

شرع بعدها المشرع الجزائري في تقنين النظام بصدور القانون رقم 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الذي قضى بإلغاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ابتداء من دخوله حيز التطبيق بتاريخ 01 جانفي 2009 تم تأجيله إلى غاية 01 جانفي 2010[8].

III أثر الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

عُمم تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات، صغيرة كانت أو كبيرة، على حد سواء، دون مراعاة حجمها وقدرتها على تقديم المعلومات، الشيء الذي أعقب ردود أفعال كثيرة ومتنوعة بين المؤيد منها والمعارض، فنتيجة تصميم وبناء النظام المحاسبي المالي على أساس

مرجعية أنجلوسكسونية غير مستقرة أين تكون الأسواق المالية فيها جد متطورة ومتقلبة وثقافة محاسبية متطورة كذلك، اضطر معدو ومستخدمو التقارير المالية للتعامل مع عدد كبير من المعايير والمتغيرات كمرجعية لفهم النظام، ونحن ندرك أن البعض قد يرغب بتوفير قاعدة ثابتة ومستقرة قبل تنفيذ أي مشاريع هامة أخرى.

تم الاستعداد لتطبيق النظام بكيفيات مختلفة في مختلف المؤسسات كل حسب قدراته المادية والفكرية، ففي حين نجد أن البعض لجأ للتكوين المطلوب لضمان هذا الانتقال بطريقة جيدة، نجد البعض الأخر، المتكون معظمهم من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اكتفى بعملية تحويل أبسط، من وجهة نظرهم، وهي إبقاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني وفي نهاية الدورة المحاسبية يقومون بتحويل حسابات PCN إلى حسابات SCF (من حساب إلى حساب[16])، أي أن معظم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلقت بعملية تطبيق خاطئة منذ البداية، فضلا عن تلك الصعوبات التي لم تتمكن حتى المؤسسات الكبيرة من تفاديها أهمها ما ارتبط بما يلي:

- إعادة التقييم ؛
- انخفاض قيمة الأصل ؛
- الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ؛
- محاسبة الأجزاء.

عقد العديد من المؤتمرات والندوات العلمية في الجامعات والهيئات المعنية، والتي مازالت إلى حد الآن، للبحث في كيفية إنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي وتفعيله دون البحث في معالجة النظام وتكيفه بما يراعي خصوصية الواقع الجزائري وخاصة ما يحدث في أسواقه.

المحور الرابع: تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs في الجزائر

من خلال تاريخ إصدار IFRS for SMEs (09 جويلية 2009) يتضح جليا أنه لم تؤخذ بعين الاعتبار متطلبات الإفصاح التي جاء بها هذا المعيار في إعداد وتصميم النظام المحاسبي المالي SCF الذي تم إعداده في شكله النهائي سنة 2004، فحتى التعديلات التي

طرأت على المعايير منذ تلك السنة لم تؤخذ بعين الاعتبار، الشيء الذي زادة من صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي وإنجاحه[17].

يمثل IFRS for SMEs مرجعية محاسبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت تعتمدها الجزائر اليوم كأداة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[9]. إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري، فهي تشكل مصدرا أساسيا من الوظائف، وخلق روح المبادرة والابتكار وبالتالي عاملا حاسما لتعزيز القدرة التنافسية والعمالة. تمثل هذه المؤسسات 95% من إجمالي المؤسسات وتساهم بنسبة 17.08% من إجمالي مناصب العمل في الجزائر، لهذا يمثل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الجزائر من أجل النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والترابط الاقتصادي والاجتماعي.

لهذا نجد أنه من الضروري تحسين البنية الأساسية لمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها حافزا لتحقيق أقوى، وخلق ثقافة مؤسسة أكثر مرونة لمواجهة التغيرات المستمرة في البيئة. فهذه المؤسسات تحتاج إلى تحسين نُظمها من أجل أن تكون لها القدرة على تجهيز البيانات لتلبية احتياجاتهم من المعلومات مما يؤدي إلى أداء أفضل والحد من العقبات المالية والتنظيمية، فضلا عن إتاحة الفرصة للوصول إلى أسواق رأس المال.

جاء IFRS for SMEs نتيجة لمناقشات واسعة النطاق بين أصحاب المصلحة في مختلف الدول النامية منها والمتقدمة، فهو يعكس التطورات الاقتصادية والوعي المتنامي للعقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو أكثر ملائمة لفئات مختلفة من هذه المؤسسات، وإن تطبيق هذا المعيار في الجزائر يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تطبيق النظام المحاسبي بأقل تكلفة وحسب متطلبات مستخدمي تقاريرها المالية، مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية تظهر بعدالة الوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي نجاعة القرارات المتخذة. كما تجدر الإشارة بأن IFRS for SMEs هو أكثر ملائمة لتطبيقه حتى في المؤسسات الكبيرة في الدول النامية لخصوصية ثقافة أسواقها والمتعاملين فيها، فضلا عن أنه قد يتيح نظم محاسبية يمكن توسيعها والوصول بها إلى مستوى عال من الكفاءة والفعالية.

الخاتمة

يتضح مما سبق أن الجزائر تريد تهيئة نظامها المحاسبي بما يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، إلا أن المجتمع المحاسبي الأكاديمي والمهني في الجزائر ما زال لم يتواكب مع الجهود الدولية المتنامية والمتسارعة في هذا الصدد، كما أن ظروف التنمية تتطلب مراعاة ظروفها الخاصة وعدم الانسياق الأعمى وراء تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية ، بل يجب التوفيق بين اعتبارات الوضع الاقتصادي الدولي الجديد الذي يجبرنا على تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية من ناحية ومتطلبات التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

وكنتيجة لذلك يعتبر IFRS for SME فرصة حقيقية للجزائر في تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة وفي أقصر وقت ممكن، خاصة وأنها وجدت نفسها في حيرة بين رغبتها في تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية وبالتالي الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التطبيق بسبب خصوصية أسواقها واقتصادها.

الهوامش:

[1-] IASC-Foundation, **due process handbook for XBRL Activities**, London, 7 october 2010, p7.

[2-] IASB, Snapshot : **the IFRS Taxonomy**, London , october 2010, p7.

[3-] XBRL Netherlands, **Understanding XBRL Challenges for Software vendors**, Netherlands, May 2008,p8.

4- أحمد الفارس، **المعيار الدولي الجديد للتقارير المالية**، جريدة الرأي، العدد 11076، الكويت، 2009/10/28، ص4.

* Small and Medium Entities Implementation Group

[5-] International Accounting Standards Board, **basis for conclusions IFRS for SMES**, london,2009.p15.

[6-] Gilbert Gelard et François Meunier, **IFRS pour PME**, editions francis lefebre, paris,2009,p269.

[7-] **Center for Strategy & Evaluation Services , la révision de la 4ème directive et la norme IFRS pour les PME,** United Kingdom, October 2010,p27.

[8]- Direction du Développement et des Partenariats Internationaux (DDPI), **le nouveau système comptable financier, Historique et enjeux de sa mise en application,** paris, 15 janvier 2009, p6.

[9]– أمال مهاوة وعواطف محسن، توافق المؤسسة الجزائرية مع معايير المحاسبية الدولية، **معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، سوق هراس، 26/25 ماي 2010، ص9.